الشركات العاملة بقطاعي الأغذية والزراعة تعلم بالتحدي الكبير

التوترات الجيوسياسية تربك الأسواق وتزيد الضغوط على أسعار السلع والعملات

ضعوط على أسعار السلع الغذائية

لا يمكن إنكار أن للتغيرات السياسية المفاجئة والأحداث الجسام أو الطارئة تأثيرها في الأوضاع الاقتصادية، وسواء كانت الدولة محل التأثر بتلك الأحداث من المصدرين لأحد أو مجموعة من السلع والمنتجات الرئيسية أو كانت من المستوردين لتلك السلع فإنها تتأثر سلبا أو إيجابا، فسريعا ما تتفاعل الأسواق الاقتصادية مع تلك التطورات سواء بارتفاع الأسعار أو انخفاضها بطريقة قد تغير المسار التقليدي للأسواق.

لكن تلك الحقيقة الاقتصادية القاطعة، لا تنفي تساؤلات عديدة تحيط بها، وربما أبرز تلك الأسئلة تتمحور حول: أي السلع هي الأكثر تفاعلا مع الجيو سياسة العالمية؟ ومن المستفيد الأكبر: المستوردون أم المصدرون في مثل تلك الظروف؟ وما الذي يمكن أن تقوم به الأطراف المختلفة في الأسواق لتعظيم المنافع وتقليل الخسائر المرتبطة بالتغيرات الجيوستراتيجية؟ وإلى أي مدى يمكن لتكرار تلك الظاهرة أن يفقدها قوتها أو يضعف من تأثيرها؟

وغالبا ما يبرز تأثير الأحداث السياسية في أسعار السلع سريعا في الأسواق المالية والبورصات العالمية، ويقول لـ«الاقتصادية»، جريج دنت المحلل المالي في بورصة لندن، «إن الشركات العاملة في قطاعي الأغذية والزراعة على دراية بالتحدي المتمثل في تقلب أسعار السلع الغذائية الرئيسية من عام إلى آخر، ومن المرجح أن تصطدم الشركات التي تعمل في بلد يدعم بشدة التصدير الزراعي، بطبيعة تلك التحديات الكبيرة في حالة تراجع أسعار السلع الزراعية، ولذلك نجد أن الشركات العاملة في قطاعي الأغذية والزراعة ربما تكون الأكثر كفاءة في التعامل مع الأحداث الجيوسياسية الطارئة نتيجة الخبرة المتراكمة لها نتيجة تقلبات الأسواق الزراعية».

وتشير تحليلات «دويتشه بنك» بشأن تأثير التفاعلات الجيوسياسة في أسواق السلع وتحديدا المواد الخام الأساسية كالنفط مثلا، إلى أنها غالبا ما تصب في صالح الدول المصدرة حيث ترتفع الأسعار، بسبب القلق الذي ينتاب الأسواق، وعدم معرفتها على وجه اليقين بالمدى الزمني الذي ستثمر فيه تلك الأزمة، أو ما إذا كانت ستزداد عمقا أم سيتم حسمها وإيجاد حل سريع لها.

وفي تقرير استشرافي لبنك إنجلترا حول تأثير الأزمات السياسية في أسواق النفط الدولية، أشار معدو التقرير إلى أن الأمر سيتوقف على طبيعة الأزمة السياسية، وإمكانية تمددها إلى مناطق أخرى، وتأثيرها المباشر في مناطق الإنتاج، وحجم الاحتياطي العالمي من النفط في وقت اندلاع الأزمة.

ويقسم التقرير الأزمات إلى ثلاثة أنواع، الأولى أزمات سياسية محدودة التفاعل، وتشمل طرفين فقط، ولا يتجاوز عمر الأزمة أو ما يسميه التقرير احتكاكات سياسية وقتية الأسبوع، وغالبا ما تسفر عن ارتفاع مؤقت في أسعار النفط تبلغ في المتوسط ما بين 3 و 5 في المائة.

والثانية أزمات سياسة متوسطة المدى، وتشمل لاعبين أو أكثر من الإقليم ذاته، وتبلغ فترتها الزمنية بين أسبوع وثلاثة أسابيع، يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط في حدود تراوح بين 7 و 10 في المائة.

والثالثة أزمات سياسة طويلة المدى، وتشمل تدخل لاعبين دوليين من خارج الإقليم، وتمتد لفترة زمنية تصل إلى حدود الشهر، يمكن أن تصل بالارتفاع في أسعار النفط إلى 15 في المائة.

ويشير التقرير إلى أنه كلما طالت الأزمة السياسية فإنها تفقد تأثيرها، وتتيح للأطراف المستوردة البحث عن مناطق بديلة توفر الاحتياجات المطلوبة.

ويعتقد الدكتور هيلم فينست أستاذ التجارة الدولية أن التغيرات الجيوسياسية، والجيوستراتيجية، قد تصب في الأمد القصير في صالح المنتجين ولكن سريعا ما يتغير الوضع.

ويضيف لـ«الاقتصادية»، أنه في الأمد القصير ونتيجة للهزات السياسية ترتفع أسعار السلع المصدرة، سواء كانت سلعا ومنتجات زراعية أو مواد خام مثل النفط أو الحديد الخام أو الأنواع المختلفة من المعادن، ولا شك أن ذلك يمثل فائدة اقتصادية للدول المنتجة وخسائر مالية للمستوردين، ولكن تكرار الأزمات في منطقة ما، يفقد ثقة الأسواق الدولية بتلك المنطقة القدرة على الاعتماد عليها كمصدر للمواد أو السلع المستوردة منها، ويدفع ذلك بالدول المستوردة للبحث عن بدائل دولية أخرى أكثر استقرارا وأقل اضطرابا.

إلا أن جون بيكر الباحث الاقتصادي في اتحاد السبائك البريطاني يعتقد أن وضع الذهب ربما يكون استثناء إلى حد ما في ذلك السياق، ويضيف لـ«الاقتصادية»، أن الذهب بالأساس ملاذ للقيمة، ولا شك أنه يتأثر ارتفاعا بالاضطرابات السياسية والتغيرات الجيوستراتيجية، لكنه يواصل في الأغلب الأعم الاحتفاظ بما حققه من زيادة سعرية نتيجة الأحداث الجيوسياسية، أما تعرضه للانخفاض لاحقا فيعود إلى عوامل أخرى.

النمو العالمي سيبقى مستقراً مدعوماً بتجارة قوية وتحفيز مالي

صندوق النقد يرفع توقعاته للاقتصاد السعودي في 2018 و2019

مقر صندوق النقد الدولي

رفع صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو الاقتصاد السعودي للعام الجاري إلى 1.7% و 1.9% خلال العام المقبل مع ارتفاع الانتاج بعد انتهاء اتفاقية خفض إنتاج النفط بين المنتجين من داخل وخارج أوبك.

أما بالنسبة للاقتصاد الإماراتي، قام صندوق النقد الدولي بخفض توقعاته للنمو الاقتصادي للعام الحالي إلى 2% من 3.4% توقعها في أكتوبر الماضي في حين من المتوقع نمو الاقتصاد الإماراتي بـ3% في 2019.

إلى ذلك، قال صندوق النقد الدولي إن النمو العالمي سيبقى مستقراً هذا العام والعام القادم مدعوماً بتجارة قوية وتحفيز مالي في الولايات المتحدة سيتلاشى في أوائل العقد القادم، بينما من المتوقع أن تؤدي زيادة الرسوم الجمركية إلى الإضرار بثقة السوق والإنتاج.

وأبقى صندوق النقد، في أحدث تقرير لآفاق الاقتصاد العالمي، على توقعاته للنمو العالمي لعامي 2018 و2019 بدون تغيير عند 3.9% لكل منهما، بعد تحديث للتوقعات في يناير. ونشر الصندوق التوقعات مع تجمع آلاف المسؤولين الماليين العالميين في واشنطن لحضور اجتماعات الربيع لصندوق النقد والبنك الدولي هذا الأسبوع. وقال صندوق النقد إنه رفع توقعاته للنمو في الولايات المتحدة بمقدار 0.2 نقطة مئوية لكلا العامين إلى 2.9% في 2018 و2.7% في 2019. وأضاف أن خفض الضرائب على الشركات الأميركية وتسارع الاستثمارات بفعل إعفاءات ضريبية مؤقتة سيدعم النمو في الولايات المتحدة حتى 2020، لكن تلك التأثيرات ستتلاشى سريعا مسببة تباطؤا.

وقال الصندوق في التقرير «من المتوقع أن يتباطأ النمو العالمي بعد العامين القادمين»، مضيفا أن الاقتصادات المتقدمة ستتضرر نظرا لارتفاع عدد السكان من كبار السن وضعف الإنتاجية.

وأضاف الصندوق أن زيادة الطلب على الصادرات ساهمت في رفع توقعاته قليلا للنمو في منطقة اليورو وبريطانيا لعام 2018، بينما أبقى توقعاته بدون تغيير لليابان والصين والهند وروسيا والمكسيك.

وخفض الصندوق قليلا توقعاته للنمو في كندا ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأيضا عدد من الدول النامية المنخفضة الدخل.

وقال إن آفاق نمو دخل الفرد في الاقتصادات النامية ستواجه صعوبات على مدى السنوات الخمس القادمة، وبصفة خاصة في الدول المصدرة للسلع الأولية في الشرق الأوسط، وجنوب الصحراء الأفريقية، وأميركا اللاتينية، والكاريبي.

النفط يرتفع بفعل تراجع المخزون الأميركي ومخاطر الإمدادات العالمية

ارتفعت أسعار النفط امس الأربعاء بدعم من انخفاض مخزونات الخام الأمريكية واستمرار مخاطر تعطل بعض الإمدادات.

وسجل خام القياس العالمي مزيج برنت 72.17 دولار للبرميل بحلول الساعة 0539 بتوقيت جرينتش بارتفاع قدره 59 سنتا، أو ما يعادل 0.8 بالمئة، مقارنة مع الإغلاق السابق.

وزاد خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي في العقود الآجلة 59 سنتا، أو ما يعادل 0.9 بالمئة، مسجلا 67.11 دولار للبرميل.

وانخفضت مخزونات الخام في الولايات المتحدة بمقدار مليون برميل الأسبوع الماضي إلى 428 مليون برميل وفقا لتقرير أسبوعي أصدره معهد البترول الأمريكي يوم الثلاثاء.

ومن المقرر أن تصدر إدارة معلومات الطاقة الأمريكية البيانات الأسبوعية الرسمية للمخزونات امس الأربعاء.

وخارج الولايات المتحدة، تلقت أسواق النفط دعما بشكل عام وسط شعور بوجود مخاطر مرتفعة لتعطل إمدادات، بما في ذلك احتمال تمدد الصراع في الشرق الأوسط وتجدد العقوبات الأمريكية على إيران وانخفاض الإنتاج بسبب الأزمة السياسية والاقتصادية في فنزويلا.

حفارات نفط

الأسهم الأوروبية ترتفع مع إعلان نتائج شركات

نيكي يصعد لأعلى مستوى في 7 أسابيع بدعم من مكاسب وول ستريت

ارتفعت الأسهم الأوروبية امس الأربعاء بدعم من سلسلة من نتائج الأعمال الجيدة التي أعلنتها الشركات مع تحول تركيز المستثمرين إلى موسم نتائج الربع الأول بدلا من التطورات الجيوسياسية.

وارتفع المؤشر ستوكس 600 الأوروبي 0.1 بالمئة بحلول الساعة 0720 بتوقيت جرينتش، بينما زاد المؤشر فاينشال تايمز 100 البريطاني 0.3 بالمئة والمؤشر داكس الألماني 0.1 بالمئة.

وساهم الارتفاع المسجل في القطاعات المرتبطة بالدورة الاقتصادية، مثل قطاعات المواد والخدمات المالية والصناعة، بالجزء الأكبر من المكاسب.

ومن المتوقع أن يشهد موسم نتائج الشركات الأوروبية في الربع الأول نموا متواضعا في الأرباح خصوصا إذا ما قورن بالولايات المتحدة.

ووفقا لبيانات تومسون رويترز آي/بي/إي/إس، من المتوقع أن ترتفع أرباح الشركات الأوروبية 1.9 بالمئة مقارنة مع الربع المقابل من عام 2017، بما سيمثل زيادة نسبتها 0.8 بالمئة بعد استثناء قطاع الطاقة.

وصعد المؤشر نيكي القياسي إلى أعلى مستوى في سبعة أسابيع امس الأربعاء حيث تحسن الإقبال على المخاطرة بعدما صعدت بورصة وول ستريت يوم الثلاثاء بدعم من الآمال بشأن نتائج الأرباح في الوقت الذي ساهم فيه تراجع الين في ارتفاع الأسهم.

كما عزز انحسار التوترات السياسية في شبه الجزيرة الكورية المعنويات بعدما قال مسؤول أمريكي كبير إن مدير المخابرات المركزية الأمريكية مايك بومبيو قام بزيارة سرية لكوريا الشمالية في عطلة عيد الفصح والتقى بزعيم كوريا الشمالية كيم جونج أون.

وارتفع نيكي 1.4 بالمئة إلى 22158.20 نقطة، وهو أعلى مستوى إغلاق منذ يوم 27 فبراير شباط. وارتفع الدولار 0.3 بالمئة إلى 107.295 ين بعدما كان تراجع إلى 106.885 ين يوم الثلاثاء.

وصعدت أسهم كبيرة مثل سهم فاست ريتيلنج الذي ارتفع 2.1 بالمئة وفانوك الذي زاد 2.9 بالمئة. كما كان أداء أسهم الشركات المرتبطة بالتصدير جيدا. وزاد سهم أدفانتست 3.8 بالمئة، بينما زاد سهم تي.دي.كيه كورب 2.5 بالمئة وصعد سهم باناسونيك كورب 1.5 بالمئة.

متعاملون في بورصة اليابان

توتال الفرنسية تتفق على شراء ديراكت إنرجي مقابل 1.7 مليار دولار

أحد مواقع شركة توتال الفرنسية

قالت توتال إنها ستشتري حصة أغلبية في شركة بيع الكهرباء بالتجزئة الفرنسية ديراكت إنرجي في صفقة بقيمة 1.4 مليار يورو (1.73 مليار دولار) ستجعلها منافسا قويا لشركة إي.دي.إف المملوكة للدولة والتي تحتل صدارة السوق.

وقالت توتال في بيان إنها دخلت في اتفاق مع المساهمين الذين لديهم حصة مسيطرة في ديراكت إنرجي لشراء 74.33 بالمئة من رأسمال الشركة.

وستدفع توتال 42 يورو للسهم، بعلاوة 30 بالمئة فوق سعر الإغلاق في 17 أبريل نيسان و24 بالمئة فوق متوسط السعر في ثلاثة أشهر.

وقالت توتال إنه حالما يكتمل الاتفاق، ستطلق توتال عرضا لشراء ما تبقى من أسهم ديراكت إنرجي بسعر مماثل عند 42 يورو للسهم. ويقيم العرض ديراكت إنرجي بنحو 12.5 مثل قيمة أرباحها الأساسية المتوقعة في 2018.

وارتفعت أسهم الشركة 30.5 بالمئة إلى 42.08 يورو، وهو ما يعادل تقريبا مستوى العرض المقدم من توتال بينما زادت أسهم توتال 0.4 بالمئة.

تضيف الصفقة طاقة توليد الكهرباء التي لدى ديراكت إنرجي، والبالغة 1.35 جيجاوات (عبارة عن 800 ميجاوات من المحطات التي تعمل بالغاز و550 ميجاوات من المصادر المتجددة)، إلى طاقة توتال البالغة 900 ميجاوات.

وقالت توتال إن ما لديها من طاقة إنتاج عالمية لن يقل عن عشرة جيجاوات خلال خمس سنوات.

«دي.ان.أو» تتلقى 56.44 مليون دولار من كردستان العراق

أعلنت شركة دي.ان.أو امس الأربعاء تلقي 56.44 مليون دولار من حكومة إقليم كردستان العراق.

كمدفوعات تتعلق بتسليمات النفط الخام في يناير 2018 لسوق التصدير بموجب ترخيص طاوكي ، و الأموال ستتقاسمها دي.ان.أو وشريكتها جينل إنرجي كلا حسب حصته في الترخيص.

وعلى صعيد منفصل، تلقت دي.إن.أو مبلغا قدره 5.24 مليون دولار من حكومة كردستان العراق يمثل ثلاثة بالمئة من إجمالي إيرادات ترخيص طاوكي في يناير كانون الثاني ، دي.ان.أو تدير وتملك حصة نسبتها 75 بالمئة في ترخيص طاوكي الذي يشمل حقلي طاوكي وبشكابر.

ارتفاع الدخل السياحي للأردن 14.6 بالمئة في الربع الأول

مزار سياحي في الأردن

قال البنك المركزي الأردني امس الأربعاء إن الدخل السياحي للمملكة ارتفع 14.6 بالمئة في الربع الأول من العام الحالي إلى 1.2 مليار دولار مقارنة مع الفترة نفسها من 2017.

وأرجع البنك سبب الزيادة في الدخل السياحي إلى ارتفاع عدد السياح 14.3 بالمئة في الربع الأول مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي.

الذهب يتراجع بعد صعوده 3 جلسات بفعل ارتفاع الدولار والأسهم

تراجعت أسعار الذهب امس الأربعاء بعدما ارتفعت ثلاث جلسات متتالية حيث أقبل المستثمرون على الأصول التي تنطوي على مخاطرة أكبر مع احتفاظ الدولار بمكاسبه بدعم من بيانات اقتصادية أمريكية قوية.

وقال جون شارما الخبير الاقتصادي لدى بنك أستراليا الوطني "كانت هناك زيادة في الإقبال على المخاطرة بصفة عامة، وهو ما عزز الأسهم... وعلى النقيض، تراجع الطلب على الأصول الآمنة مثل الذهب".

وبحلول الساعة 0709 بتوقيت جرينتش انخفض الذهب في المعاملات الفورية 0.3 بالمئة إلى 1343.31 دولار للأوقية (الأونصة)، بينما تراجع في العقود الأمريكية الآجلة تسليم يونيو حزيران 0.2 بالمئة إلى 1346.30 دولار للأوقية.

وصعدت أسعار الذهب إلى 1365.23 دولار للأوقية في الأسبوع الماضي وهو أعلى مستوى منذ 25 يناير كانون الثاني بفعل تصاعد التوتر بشأن سوريا والعقوبات الأمريكية على روسيا.

وارتفع مؤشر الدولار، الذي يقيس أداء العملة الأمريكية مقابل سلة عملات، بنسبة 0.2 بالمئة إلى 89.657.

ولامس المؤشر أدنى مستوى في ثلاثة أسابيع عند 89.229 يوم الثلاثاء قبل أن يتعافى بدعم من بيانات أقوى من المتوقع عن عمليات البدء في تشييد المنازل بالولايات المتحدة في مارس آذار وبيانات الإنتاج الصناعي.

ومن بين المعادن النفيسة الأخرى، ارتفعت الفضة في المعاملات الفورية 0.2 بالمئة إلى 16.78 دولار للأوقية بعدما لامست أعلى مستوى في أسبوع عند 16.83 دولار للأوقية خلال الجلسة. وصعد البلاتين 0.5 بالمئة إلى 941.10 دولار للأوقية. وكان سعر البلاتين سجل في وقت سابق أعلى مستوى في ثلاثة أسابيع عند 944.10 دولار للأوقية.

الهند تنضم للصين والأوروبيين مطالبة بتعويضات عن الرسوم الأميركية

حذت الهند حذو الاتحاد الأوروبي و الصين في المطالبة بتعويضات من الولايات المتحدة في منظمة التجارة العالمية عن الرسوم الجمركية الأميركية على واردات الصلب والألمنيوم، وذلك بحسب ما أظهرته وثائق قدمت إلى المنظمة اول أمس الثلاثاء.

وعلى غرار الاتحاد الأوروبي والصين، قالت الهند إنها تعتبر الرسوم الجمركية الأميركية إجراءات «احترازية»، بمتقضى قواعد منظمة التجارة، وهو ما يعطيها الحق في أن تطلب تعويضات عن خسارة صادرات لـ الصلب و الألومنيوم إلى الولايات المتحدة.